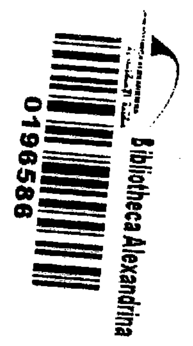
اخترنا
للفلاح والعامل

الروح الثورية
فى
الميثاق

بقلم
حسنى عبد السيد





الروح الثورية في الميثاق

بقلم
حسني عبد السيد



مقدمة

لما كانت ثورة ٢٣ يولية ثورة سياسية اجتماعية فقد أصبح استمرارها ضرورة حتمية لتطوير المجتمع من الناحية الاجتماعية حتى تحرر المواطن الذى ظل قرونا طويلة يرزح تحت عبء الاستغلال والاستبداد يرنو ببصره إلى مستقبل يليق بكرامة الإنسان .

وليست مهمة تحرير الفرد اجتماعيا بالشيء الهين اليسير ولكنها تحتاج إلى جهد عنيد وكفاح شاق وما كانت لتفيد مع هذه المهمة الإصلاحات الجزئية التى تعتبر من باب المسكنات لعلل وأمراض مزمنة وما كانت لتفيد معها فى نفس الوقت ثورة استهدفت تغيير وضع سياسى قائم ، بوضع آخر دون أن يكون لديها من بعد النظر ما تعالج به مشاكل المجتمع علاجا جزئيا يتخطى الحواجز ويقفز فى خطا ثابتة نحو مجتمع أفضل ترفرف عليه الرفاهية. وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن إحساسه بضرورة تحرير الفرد تعبيراً جامعاً مانعاً حينما قال :

« لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى إرثا والفقر إرثا وأن تكون الصحة إرثا ، والمرض إرثا وبأن يكون العلم إرثا والجهل إرثا ، وبأن تكون الكرامة الإنسانية إرثاً ، وبأن يكون الذل الإنسانى إرثاً »

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد اختارت بإرادة حرة بناء المجتمع فيها على أسس اشتراكية فاتخذت بذلك مركز الطليعة فى العالم العربى وإفريقية، ولما كانت الطليعة التحررية دائماً تستهدف لحرب ضروس من الاستعمار وعملائه من الرجعيين والاحتكاريين والاستغلاليين، ولما كانت هذه المؤامرات باقية مابقيت الرجعية والاستعمار وأصحاب النفوس المريضة فقد كان لزاماً على شعب الجمهورية العربية أن ينظم نفسه تنظيما ثورياً دقيقا واضح المعالم يستطيع به أن يصمد فى وجه المؤامرات الاستعمارية من الخارج ويحمى مكاسبه التى كافح من أجلها فى الداخل وكان لابد أن يرتبط العمل الثورى بميثاق محدد للعمل يعالج واقع المجتمع ويحقق ما نصبو إليه من آمال ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة للاتحاد الاشتراكى فى كل أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، والخروج عنه خروج عن الإرادة الشعبية وعن إجماع الأمة فيعتبر خيانة عظمى.

ومشروع الميثاق الذى عرضه الرئيس فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ على ممثلى الأمة من أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وأعضاء اللجنة التحضيرية يشمل كما هو معروف أبوابا عشرة تعرضت هذه الأبواب لتاريخنا وكفاحنا الطويل من خلال هذا التاريخ وأبرزت فى وضوح وصراحة المشكلات التى يعانى منها مجتمعنا فى حاضره وأوجدت لها حلولا هى فى مجموعها بمثابة النافذة التى تطل منها على مستقبلنا الملىء بالإشراق والأمل على أسس اشتراكية ديمقراطية.

وتعد كل عبارة فى الميثاق ثورة اجتماعية بناءة آمنت بضرورة

التغيير وبإمكان تحدى التخلف وفق خطط مدروسة فى عمق ، وبعيدة عن فوضى الارتجال بحيث أن العمل بالميثاق يستلزم من كل فرد منا أن يكون خلية ثورية بناءة لكى يتمشى وميثاقا ثوريا بناء .

والذى يدعو إلى الإعجاب فى الميثاق أنه انبثق من عقلية ثورية تمتعت بشفافية منقطعة النظير جعلتها تدرك حاجات الجماهير وتعمل على إشباعها بأسلوب يتمشى مع مالنا من تراث وتقاليد وهذا فى حد ذاته ثورة من ناحية شخصية الزعيم . زعيم خرج من وسط هذا الشعب العامل وليس من طبقة العاطلين بالوراثة — ووهب حياته وكرسها من أجل رفعة هذا الشعب وهو لذلك يحس بآلام الجماهير ويدرك آمالها فيترجم عنها فى الميثاق ترجمة دقيقة تحمل كل معانى الثورة التى تبنى مستقبل الأجيال بعكس ما كان عليه الحال فى الماضى حيث كان أدعياء الزعامة يتلاعبون بمشاعر الجماهير ويزيفون الشعارات والشعب فى خضم هذا التلاعب قد كفر بكل اصلاح سلمى يجعل الأقلية المستغلة تثوب إلى رشدها وترجع عن غيها ولم يبق أمامه سوى الثورة التى تضع حداً لآلامه وتضع أمانيه موضع التنفيذ .

كما أن الميثاق حينما أصر على أن يكون نصف أعضاء المجالس الشعبية فى التنظيم الشعبى الجديد على الأقل من نصيب العمال والفلاحين قد أصدر بذلك قراراً ثوريا بالغ الأهمية حقق الديمقراطية السليمة ، وحمى الأغلبية من تحكم الأقلية فيها وإهدار مصالحها وكرامتها .

وسنحاول فى هذه السطور أن نبرز هذه الروح الثورية فى جميع الأبواب التى اشتمل عليها الميثاق .



الباب الأول

نظرة عامة

تتجلى فى هذا الباب الروح الثورية من استعراض الظروف التى مرت بها البلاد قبل الثورة والتى أشعرت الطليعة المكافحة من أبنائه بالظلم فكانت الثورة .

عالج الميثاق فى هذا الباب الظروف التى قامت فيها الثورة وكيف أن الثورة عندما قامت واجهت مجتمعاً اختلت فيه الأوضاع اختلالا جعل الكثيرين يعتقدون أن بلدنا بلد المتناقضات والعجائب بلد تعيش فيه الأقلية التى تجد مالا تنفقه على حساب الأكثرية التى لاتجد ماتنفق ، بلد يتحكم فيه الاستعمار ويرسم مستقبله فى أبشع صورة من الاستغلال والتحكم والسيطرة .

بلد يعانى من نظام ملكى فاسد تحكمه عقدة نفسية أساسها أن استمراره فى الحكم لا بد أن يستند إلى تأييد الاستعمار وحراب الاستعمار . مجالس نيابية مزيفة منعزلة عن القاعدة الشعبية . تشكيلات حزبية أخذت ترسم سياستها وفقاً لمصالحها وفى غمرة صراعها على الحكم نسيت المطالب الوطنية .

جيش سيطرت عليه الرجعية والاستعمار واستعمل أكثر من مرة فى إرهاب الحركات الوطنية واستغل أسوأ استغلال فى حرب فلسطين.

شعب متحفز وثاب يتوق إلى التغيير ولكنه لم يكن ليستطيع أن يغير كل هذه الأوضاع وهو أعزل من السلاح ومحروم من القيادة الحكيمة . .

تلك صورة البلاد التى عجلت بالثورة فكان لزاما عليها أن تواجه واقع المجتمع وتعمل على تغييره فى عزم وإصرار ولم تكن هناك برامج مفصلة تسير عليها الثورة وإنما كانت إرادة الثورة كما قال الرئيس لا تملك غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته وتلك المبادىء الستة هى :

١ — القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين . ولقد عالجت الثورة هذا المبدأ بإرادة صلبة لا تلين حتى اضطرت بريطانيا صاحبة الحول والصول أن تطأطىء الرأس مرغمة أمام الشعب الثائر الذى لا تعرف قيادته الثورية حلا وسطا لتحقيق مطالب الجماهير وتم الجلاء عن أرض الوطن فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٦ وفى ٢٣ ديسمبر من نفس العام عقب عودته فى العدوان المسلح بعد تأميم القنال .

ولم يكن جلاء المستعمر معناه أن كل مخلفاته قد انتهت وإنما كان لزاماً على الثورة أن تقف بالمرصاد لأعوان الاستعمار ممن ذاقوا حلاوة التعامل معه على حساب الجماهير أو ممن رسب فى أذهانهم أنه لا يمكن للبلاد أن تتخلص من الاستعمار وأن تكون دولة ذات إرادة قوية نابعة من ضمير أبنائها فعملت الثورة على شل حركة هذا الفريق وعزلته

عن التصدى لقيادة الشعب تثبيتاً لمعنى الثورة على كافة الأوضاع الفاسدة التى كفر بها الشعب العربى فى مصر منذ بدأ تاريخه الحديث .

٢ — وكان المبدأ الثانى هو القضاء على الاقطاع وإن حاول أصحاب المصالح من الاقطاعيين أن ينحرفوا بالثورة عن أهدافها فعرضوا على قادتها الضرائب التصاعدية مع بقاء نظام الاقطاع ليستغل الفلاح وتشل حريته ويصبح كما كان فى الماضى أسيراً لصاحب الأرض يرى ما يرى ويسمع ما يسمع ، تتحول حبات عرقه إلى ملايين تصب فى جيوب السادة أصحاب الملايين ، وهنا تجلت الإرادة الثورية التى لم تنحرف عن مفهومها الثورى إذ رفضت الثورة ملء خزائنها بالأموال من الضرائب التصاعدية على حساب حرية الفرد فى الدولة فأعلنتها صريحة أن الإقطاع يجب أن يزول ليتحرر الفرد ، ومن هنا وقفت الثورة على قمة التغيير الثورى الذى لا يساوم فى سبيل تحقيق الحرية وكسر أغلال الماضى على صلابتها وقساوتها .

٣ — وكان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ولم يكن معقولا فى ظل الثورة أن تجرى الأمور على ما كانت عليه فى الماضى ، فئة قليلة تملك وتحكم وأغلبية ساحقة لا تملك ولا تحكم، فعالجت الثورة هذه الظاهرة بالقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وإعطاء الفرصة للقوى العاملة من أبناء الشعب لتمسك بيدها النظيفة زمام الأمور فكان أن عزلت ذوى المصالح ممن ثبت عداؤهم للاشتراكية عن المناصب القيادية فى التنظيم الشعبى الجديد وتتجلى روح الثورة فى هذا المبدأ واضحة إذ لا يعقل أن تكون الأقلية خصما وحكما فى نفس الوقت إذ كيف يحكم الرأسماليون ونطالبهم

برفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة ، وظل تقدم الطبقة الكادحة ، يعنى سحب امتيازات تلك الطبقة المستغلة .

٤ — وكان المبدأ الرابع . إقامة عدالة اجتماعية ، وتحقيق حلم الجماهير التى كانت تتحرق شوقا إلى العدالة والتحرر من أن يظل الغنى إرثا والفقر إرثا والعلم إرثا والجهل إرثا والصحة إرثا والمرض إرثا فحطمت الثورة أغلال التقاليد البالية وأن تعيد الحقوق إلى أصحابها رغم أنف الطامعين والمستغلين فثبتت الاشتراكية ورسمت حدودها فى الحقل والمصنع وفى سائر فروع الاقتصاد القوى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات اللازمة لأبناء الشعب .

٥ — أما عن الهدف الخامس للثورة فهو إقامة جيش وطنى قوى بكل ما فى هذه العبارة من معان وقد سارت الثورة فى تحقيق هذا الهدف شوطا بعيداً لعل أبرز ما فيه — مع التسليم برجولة الجندى العربى وثباته — هو تحطيم احتكار السلاح أولا ثم صنعه محلياً فى البلاد ثانيا فقضت الثورة على احتكار الاستعمار بيع السلاح إلا أن يكون سلاحاً مشروطا بأحلاف عسكرية أو بعدم الاعتداء على ربيبة الاستعمار اسرائيل بعقد صلح معها . ولكن الثورة بتحطيم احتكار السلاح وصناعته وبناء قوة بحرية برية جوية ضاربة قامت بأكبر وأحدث تنظيم عسكرى فى الشرق الأوسط حتى لا تكون تحت ضغط الاستعمار والصهيونية شعباً آخر من اللاجئين .

٦ — أما عن الهدف السادس فهو إقامة حياة ديموقراطية سليمة والديمقراطية فى معناها الأصيل حكم الشعب نفسه لصالح نفسه ولم تكن والحالة هذه هناك ديمقراطية فى بلادنا فيما قبل الثورة إذا عرفنا أن

جماهير الشعب من العمال والفلاحين وهم الأكثرية المنتجة كانت محرومة من حق التمثيل فى المجالس النيابية وإنما كانت أداة لتوصيل ذوى المطامع من الإقطاعيين والاحتكاريين إلى هذه المجالس وبديهى أن الخصم الحكم لم يكن مستعداً يوما لإقامة عدالة اجتماعية لهذه الأكثرية فانتفت الديمقراطية إلا من واجهة براقة مزيفة قوامها إجراء الانتخابات وتزويرها . أما الآن فقد أعطيت الأغلبية ، الحق فى التشريع لتحمى مكاسبها فتحقق الهدف الأسمى من الديمقراطية وهى حكم الشعب نفسه لصالحه .

هذه المبادىء الستة الشهيرة هى التى تطورت كما قال الميثاق وتحركت بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية وظهرت علينا جملة التجارب التى مرت بالشعب وهو يضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فى شكل ثورى مدروس هو الميثاق الوطنى الذى استقر رأى الشعب عليه مرجعا له فى تحقيق أهداف ثورته والمضى قدما فى تثبيت أركانها على أسس من الوعى والثقة بالنفس والأمل فى المستقبل .



الباب الثانى

فى ضرورة الثورة

استلهم الميثاق تاريخ الأمة العربية التى تكاثفت عليها أحداث شتى غاية فى السوء لوأنها أصابت أية أمة من أمم الأرض لضاعت معالم قوميتها ؛ من تلك الأحداث مثلا الحروب الشرسة التى كبدت الأمة العربية ، خسائر فادحة فى الأموال والأرواح ضد الصليبيين والتتار فى العصور الوسطى ، وضد البرتغال والأتراك فى مطلع العصور الحديثة ، وضد الاستعمار الأوربى والصهيونية إلى يومنا هذا ، وما صحب ذلك من تخلف مادى وعلمى جعل الأمة العربية بعد أن كانت فى مركز الصدارة العالمية فى شتى الميادين وعلى الأخص العلمية والتشريعية حتى أصبحت بعد كل هذه الظروف تسير خلف القافلة وتعيش فى شبه عزلة عن التيارات الفكرية الحديثة ، مما جمد جهود أبنائها وأنذر بسوء العاقبة ما لم تتداركها ثورة تهز كيانها من جديد وتنفخ فيها من روحها الثورية ، فتكشف عن معدنها الأصيل الذى يستطيع أن يفعل الأعاجيب لو تحققت له حرية الإرادة وأعطى لهذا المعدن الأصيل فرصة صياغة مستقبله بيده . ولذلك أصبحت الثورة ضرورة تاريخية يتطلبها الكفاح العربى الراهن .

فلا بد كما جاء فى الميثاق من ثورة فى الأمة العربية للتغلب على ما أصابها من وسائل القهر والاستغلال ولكى تستطيع الأمة العربية أن تعوض مافاتها من قرون التخلف فى سنوات لا بد لها من ثورة تسابق الزمن وتضع الحلول السريعة موضع التنفيذ وهى فى ذلك مطالبة بأن تلحق بسباق الاختراعات العلمية الهائلة . ولكى تستطيع الثورة العربية أن تشق طريقها يجب أن تكون فى نظر الميثاق مسلحة بأسلحة ثلاثة : الوعى النابع من تفكير حر مستنير ، والحركة السريعة الطليقة التى تتمسك بأهداف النضال ومثله الأخلاقية ، والوضوح فى رؤية الهدف ، وعدم البعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتبديد طاقاته فى معارك فرعية .

وأهداف الثورة الضرورية التى تحدث عنها الميثاق واضحة بحكم أنها ثورة شعبية تمس عن قرب أعصاب الجماهير التى عانت من الكبت وانعدام العدالة الاجتماعية ومطارق الفرقة التى هشمت أجزاء الوطن العربى إلى دويلات لخدمة أغراض الاستعمار الدنيئة وعلى ذلك فالثورة العربية لابد أن تسعى إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وأن تستفيد من التجارب الغنية التى حصلت عليها الشعوب المكافحة بنضالها .

ولقد أبرز الميثاق دور الثورة العربية فى مصر وبين أهميتها فى العالم العربى حينما قال : « ولقد فرضت الظروف الطبيعية والتاريخية على القيادات الشعبية ، فى الجمهورية العربية المتحدة أن تكون بالنسبة للوطن العربى الدولة النواة فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة ولذلك وجب أن تتعرف هذه القيادات الشعبية فى مصر على تاريخها وجذور نضالها .

الباب الثالث

جذور النضال المصرى

تحدث الميثاق عن جذور النضال المصرى بروح ثورية أبرزت كفاح الشعب العربى فى مصر ضد الاستعمار والأخطار الخارجية وتتجلى روح الثورة فى هذا الغرض فالثائر دائماً يستمد ثورته من تاريخ شعبه القريب والبعيد إذ فى هـذا التاريخ ما يثير فى النفس العزة القومية ويدفعها إلى نفض غبار الحاضر استعداداً لزحف ثورى مقدس يعيد إلى الأمة سابق مجدها ويجعلها خليقة بأن تعيش على المستوى الكريم اللائق بها . ولذلك وجدنا جمال عبد الناصر من أكثر القادة الثوريين مطالعة للتاريخ عامة ولتاريخ أمته العربية خاصة ومن تعمقه فى البحث التاريخى وإحساسه بمسئولية وطنه تجاه الأمة العربية نراه دائماً يذكر ويعتز بروائع أحداث تاريخنا المجيد لا على سبيل الترحم على الماضى ولكن على ضوء شحذ الهمم والعمل الثورى الذى يجعلنا نعتز بأمجادنا وبأننا إذا أردنا الحياة ، فلا بد أن يستجيب القدر .

لقد كنا ننظر إلى الأهرام والتقدم العلمى فى مصر الفرعونية نظرة الذى يعيش على فتات ذكريات الماضى يقنع بها ويباهى دون أن يحفل بالتعمق فى وضعه الحاضر حتى بهرته الحضارة الحديثة فتشكك فى تراثه

على أنه لا قيمة له وأن عنصر المبادأة والسبق العلمى والمادى قد انتقل إلى أمم أخرى لا مناص من تقليدها والسير فى ركابها عالة على إنتاجها وفكرها حتى إذا ما ظهر فى هذه الأمة كما عودنا تاريخها شخصية آمنت بوطنها وآمنت بحقها فى الحياة وقادت هذا الشعب الخلاق إلى آفاق العمل اللامتناهية تحت قيادة ثورية بناءة استطاع هذا الشعب أن يعرف طريقه وأن يثبت وجوده ، وأن يطالع صفحات الماضى على أنه وسيلة لشحذ الهمم ومعين لمزيد من الثقة بالنفس يفتح أبواب المستقبل .

هكذا نرى الروح الثورية واضحة فى معالجة جذور النضال المصرى إذ يذكر الميثاق شعب الجمهورية العربية المتحدة بأنه مثل فى الماضى فى عديد من المواقف الحرجة دور الطليعة التى تصدت لأعقد المشاكل التى جابهها العالم العربى ونجح فى مهمته نجاحاً ساحقاً بفضل إيمانه وثباته وأصالة معدنه ونقاء جوهره والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون ولكن فى الجزئيات لا فى المراحل بمعنى أن مرحلة العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة لا يمكن أن تعود بكل سماتها ومقوماتها مرة ثانية فى الحاضر المعاصر وإنما هناك أحداث بعينها قد تتكرر بوجه شبه كبير فى عصر وآخر فالشعب الذى قاد الكفاح ضد الصليبيين فى أواخر القرن الحادى عشر واستمر يكافح حتى القرن الثالث عشر بقايا الاستعمار الصليبى والخطر المغولى ، الشعب الذى حطم الغزو الصليبى فانحسرت موجته عقب معركة حطين سنة ١١٨٧ م والشعب العربى فى مصر الذى مثل دور الطليعة المكافحة لصد الخطر المغولى وأثبت كيانه كشعب حر أبى رفض إنذارات التهديد وهب يدافع عن كرامته وقوميته فى وجه الزحف المخرب الذى لم يصادف توقفا إلا على أيدى الشعب العربى

بزعامة مصر فى معركة « عين جالوت » سنة ١٢٦٠ م المعركة التى غيرت وجه التاريخ وحفظت تراث الإنسانية من الضياع لا فى الوطن العربى فحسب ولكن فى أوربا كذلك .

هذا الشعب الذى مثل دور الطليعة ونجح فى الماضى هو نفس الشعب الذى تحمل دور الطليعة فى الوقت الحاضر من أجل تحقيق العـــزة والكرامة فى الوطن العربى بالوقوف فى وجه الاستعمار والصهيونية .

واستمر الميثاق فى عرضه لجذور النضال المصرى فنوه بفضل الأزهر فى حفظ التراث العربى الفكرى أثناء فترة الحزول العثمانى ويرى الميثاق أن الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت وإنما كان الأزهر يموج بتيارات فكرية ثورية ضد الاستعمار العثمانى واستبداد المماليك غذتها الحملة الفرنسية حينما فتحت عيون المصريين على العلوم الحديثة لحالت بينهم وبين العزلة الفكرية التى فرضها الأتراك على الشعب المصرى وكانت هذه اليقظة القومية هى التى دفعت محمد على إلى تولى الحكم فى مصر سنة١٨٠٥ باسم الزعامة الشعبية التى اختارته واليا بشروط شعبية أكدت سيادة الشعب فى الدولة الجديدة وأهم هذه الشروط ألا يفرض الوالى ضرائب إلا إذا أقرها الشعب ، وألا يبرم أمرا إلا بموافقة ممثلى الشعب وقدم الشعب لمحمد على خدمات جليلة فأمده بالأموال اللازمة لنفقات جنده المتمردين كما حال دون نقله حينما أصدر السلطان أمره بذلك سنة ١٨٠٦ واضطر السلطان العثمانى إلى تثبيته فى مصر مرغماً . على أن أكبر خطر تهدد حكم محمد على الذى كان يستند إلى الجبهة الشعبية حتى ذلك الوقت هو خطر الغزو الإنجليزى سنه ١٨٠٧ فى الحملة المعروفة باسم حملة فريزر

التى واجهتها جموع الشعب فى رشيد وأوقعت بها الهزيمة دون أن يكون لمحمد على أو جنده جهد عسكرى فى ذلك . ولما فرغ محمد على من حملة فريزر ونجا من الخطر المحتقق بدأت المأساة وهى أن محمد على لم يؤمن بالجبهة الشعبية إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه فلما اطمأن إلى سلامة مركزه بدأ يتنكر للزعامة الشعبية ويفصح عن نياته فى أنه لم يكن ليختلف عن غيره من الولاة السابقين فى طمعه وأنانيته ورغبته فى استغلال مصر والمصريين لصالحه وصالح أسرته ، وبدأ محمد على يضع الخطط لتنفيذ سياسته معتمداً على مركز مصر الجغرافى المتوسط بين البلاد العربية لجعلها مركز حركة تجميع للبلاد العربية كلها فى وحدة يتربع على عرشها محمد على وأفراد أسرته من بعده ومن أجل ذلك بدد طاقات الشعب المصرى فى حملات عسكرية فى بلاد العرب والمورة والشام والسودان دون أن يعمل على رفع مستواه المعيشى فى الداخل بل إنه على العكس زاول فى البلاد أبشع أنواع الاستغلال والسيطرة والاحتكار .

وكاد يتحقق حلم محمد على فى إقامة وحدة عربية لولا أنه كان معروفا لدى الأمة العربية أنه إنما يعمل بوحى من مصالحه الشخصية لاستغلال ثرواتها كما أنه كان وابنه إبراهيم غريبين عن القومية العربية . هذا فضلا عن أن قيام دولة عربية بزعامة مصر أقلق بال الدول الاستعمارية ذات المصالح الاقتصادية فى آسيا وإفريقية وخاصة بريطانيا فعملت على تقويض هذه الفكرة من أسسها فكانت معاهدة لندن التى انتهت بحسر المد المصرى داخل حدود مصر الوراثية فى أسرة محمد على وهو بعض ما كان يتوق إليه هذا المغامر الأجنبى .

وتستمر الأيام بأسرة محمد على بمصر وحكامها معتزلين عن الشعب مستغلين له فى غير هوادة حتى إذا رأت الدول الأوربية غرور بعضهم وسفه البعض الآخر بدأت تنسج خيوط التدخل فى شئون مصر الداخلية فألحت إلى سعيد بضرورة شق قناة السويس وزينوا له الطريق وفرشوه بالورود والرياحين ولوحوا له بالأموال فاستدان وجاء خلفه إسماعيل وكان مغرما بالمظاهر فأقبل على الاستدانة إقبال الحاكم المستبد غير المكترث وأسرف إسماعيل فى الاستدانة فظل يلعب بالنار ويغالى فى اللعب حتى احترقت أصابعه وخرج من مصر بعد أن خلعه رأس المال الأجنبى الدائن .

وجاء توفيق الى الحكم وفى أعماقه إيمانه بأن إرضاء الأجانب هو الضمان الوحيد للحكم بعدما حدث لأبيه فبينما نراه يطأطىء الرأس أمام سادته الأجانب إذا به يزاول أسلوب السيطرة والحكم المطلق داخل البلاد فاجتمعت فى عهده على الشعب آلة التدخل الأجنبى والحكم المطلق والإرهاق المادى وصادف ذلك نهضة فكرية كان قوامها طلبة الجامعات المبعوثين إلى الخارج منذ عهد محمد على وحلقات الدراسة التى كان محورها شيخ مشايخ عصره جمال الدين الأفغانى الذى أيقظ الهمم الراقدة بطوافه فى مختلف البلاد الشرقية يحض على مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبى بكل صورة من صوره وأثمرت تعاليم الأفغانى بين تلاميذه ومريديه أمثال محمد عبده فاستيقظ الوعى القومى فى مصر ، وكانت نتيجة تلك اليقظة التفاف الأمة كلها حول راية ، واحدة هى راية الجهاد وزعيم واحد هو الزعيم أحمد عرابى الذى انحصرت فيه الزعامة الشعبية العسكرية فى البلاد .

ولعل التاريخ لا يذكر ثورة مثل تلك الثورة التى تكفل الشعب بعد استيلاء توفيق وعملائه من الأجانب على أموال الدولة بالإنفاق عليها منذ بداية التطور الثورى حتى النهاية ولم تكن هزيمة عرابى كما يحلو لبعض المتحاملين مردها إلى ضعف القيادة العسكرية المصرية بقدر ما كانت نتيجة طعنات فى الظلام تلقتها الثورة من الاستعمار وعملائه وعلى رأسهم توفيق كما لعب الطابور الخامس دوره تحت إغراء بريق الذهب المزيف ، ففتحت معسكرات الجيش المصرى للعدو فى ليلة معركة التل الكبير وكان الإنجليز قبلها قد وقفوا خمسة أسابيع كاملة أمام مواقع المصريين فى كفر الدوار ولم يستطيعوا فى كل هذه المدة اختراق خط الدفاع المصرى فى الميدان الغربى فتحولوا عنه إلى الميدان الشرقى حيث كانوا يرتبون أمر الخيانة ويدفعون لها . ومهما يقل عن الثورة العرابية فهى قمة رد الفعل الثورى ضد التدخل الأجنبى والحكم المطلق .

وبدأ الاحتلال العسكرى للبلاد سنة ١٨٨٢ ومارس الاحتلال سياسات متعددة الغرض منها التمكين لنفسه فى مصر أكبر فترة ممكنة إن لم يكن إلى الأبد وكان أول ماعمله الإنجليز فى وطننا هو حل جيش الثورة وتشتيت ضباطه وجنوده وتكوين جيش صغير كانت قيادته فى يد سردار إنجليزى كما عين إنجليزى آخر مديرا عاما للشرطة المصرية وفى أوائل عام ١٨٨٣ سيطر المستشار المالى الإنجليزى على ميزانية البلاد وألغى الدستور ودأب اللورد كرومر على توطيد دعائم الاستعمار البريطانى فى البلاد فحارب الإنجليز الصناعة الوطنية والتعليم وجعلوا من مصر مركزاً هاما من مراكز إنتاج القطن اللازم للمصانع البريطانية وقبضت بريطانيا على كل موارد الثروة وأخذت من الفلاح

الكثير دون أن ترد له فى مقابل ذلك شيئا على شكل خدمات فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ومع كل ذلك يقول الميثاق : « إن قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والإقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الأجانب ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

إن وادى النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية : إن أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن إرادة الحياة لهذا الشعب الباسل وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب . لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا عن أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد لقد ارتفع صوت محمد عبده ينادى بالإصلاح الدينى وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر المصريين وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة » .

هكذا كان الشعب دائما فى ثورة فكرية ضد الاحتلال البريطانى

فى فترة مابين ١٨٨٢ - ١٩١٩ وكان المفكرون ورواد الحركة الشعبية يهيئون العقول للثورة وانتزاع حقوق البلاد من براثن المستعمر ، والميثاق إذ يتعرض لهذه الفترة يحيى كل من رفع صوته ضد الاستعمار يطالب بحقوق بلده حتى ولو لم تؤد هذه الصيحات إلى نتائج إيجابية سريعة ، ويستمر الميثاق فى تتبع مراحل الكفاح حتى يصل بقافلة الوعى العربى فى مصر إلى ثورة سنة ١٩١٩ :

ثورة سنة ١٩١٩

وفيها يقول الميثاق إن ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فإن الأسباب التى أدت إلى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ وأورد الميثاق أسباباً ثلاثة لفشل ثورة ١٩١٩ تدل على فهم أصيل لواقع مجتمعنا وفهم أصيل لمعنى الثورة وهذه الأسباب كما جاءت فى الميثاق هى :

أولا : أن القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذه الظروف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لايثور إلا فى حالة الرخاء

ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحى فإن هذا الرخاء كان محصوراً فى طبقة ملاك الأراضى ، وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين والفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره وكان هذا الحرمان فى القاعدة يتناقض مع الرخاء فى القمة مما كان سببا من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة :

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها ولكن التيارات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لاتحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى مابعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المـــالى هو قصارى الجهد الذى حدث فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى الطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تريث أو إبطاء .

ثانيا :

إن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية على اعتبار أن مصر جزء

من الأمة العربية فلم تتنبه إلى خطورة « وعد بلفور » الذى أنشأ إسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية ويكون قاعدة لتهديدها ، فحرم بذلك النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة من الطاقة الثورية المصرية وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد : أى أن ثورة سنة ١٩١٩ لم تعالج مسائل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ثم هى لذلك لم تضطلع بدورها الرئيسى فى نضال الأمة العربية بل عاشت فى شبه عزلة عن قضايا الوطن العربى الرئيسية .

ثالثا :

إن ثورة سنة ١٩١٩ خدعها الاستعمار وأعطاها استقلالا صوريا فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فانتهت بإعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعت بين مصر وبريطانيا بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ فقد كانت فى مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى . ولتفسير ذلك يجب أن نلم ببعض شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ ونذكر منها ما يلى :

١ — تبقى قوات بريطانية فى مصر للدفاع عن قناة السويس

٢ — تضع مصر موانيها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة .

٣ — تنشىء الحكومة العربية الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات التى تقتضيها الأغراض الحربية وكذلك تبنى الثكنات اللازمة لإقامة القوات البريطانية .

٤ — مدة هذه المعاهدة عشرون عاما .

يتضح من الشروط السابقة أن الاستقلال الحقيق كان غير متوافر الأركان لسبب واضح وهو انعدام سيادة الدولة على أراضيها .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الرابع

درس النكسة

فى هذا الباب يستمر الميثاق فى دراسة ثورة سنة ١٩١٩ ونتائج استسلامها للاستعمار وأعوان الاستعمار ، وهنا يلحظ الباحث الفرق الجوهرى بين الوطنى والثائر ، فالوطنى هو الذى يهتم بقضية بلاده أو يتابع تطوراتها ويعز عليه أن تنتهك حرمات بلده ، والثائر هو الوطنى الذى يعتبر كل إهانة موجهة إلى بلده موجهة إليه شخصياً فيثور لكرامة بلاده ويرد الصاع صاعين .

ومن دراسة باب النكسة تتجلى لنا الروح الثورية من تحليل الميثاق لنكسة ثورة ١٩١٩ تحليلا ثورياً فانظر إليه حيث يقول :

ولقد انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعاً إلى الارتماء فى أحضان القصر تارة وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما فى صف واحد وإن بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف فى الصف المعادى لصالح الشعب والمضاد لاتجاه التقدم ... إن الديمقراطية بالطريقة التى جرت ممارستها فى مصر فى تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

إن الشعب لم يعد صاحب السلطة وإنما أصبح الشعب أداة فى يد السلطة أو بمعنى أصبح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقاً لإرادة السلطات الحاكمة وأصدقائها ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لإغفال الجانب الاجتماعى من ثورة سنة ١٩١٩ .

ثم يستمر الميثاق فى تحليله للأوضاع فى الفترة ما بين الثورتين تحليلا شعبياً ثورياً رائعاً حين يقول :

« إن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى إرادته . . . إن حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات » .

وفى هذه العبارات ما يدل دلالة واضحة قاطعة على أن الثورة التى قامت يوم ٢٣ يولية كانت ثورة أحست بآلام جماهير الشعب الكادحة ووضعت نصب عينيها أهدافاً ثابتة تنأى بها عن الانحراف الذى أصاب ثورة سنة ١٩١٩ بإغفال الجانب الاجتماعى من الثورة .

ويستمر الميثاق فى شرح ظروف ما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فى عبارات بليغة لا تحتاج إلى تعليق حين يقول :

لقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد وركمت جميعها تلتمس الرضا الذى يصل بها إلى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب وأهدرته

كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ة ومنبعها الأصلى .

وانتهى الأمر إلى حد أنهم هانوا على الشيطان الذين باعوه أرواحهم فوصل بهم إلى الهوان إلى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

إن القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول والموت .

ولسوف يبقى الوطن زمناً طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

وهكذا تبين لنا أن الاستعمار إذا كان قد فعل ذلك بأكبر جزء من الأمة العربية وهو مصر فقد هان عليه أن يستذل بقية الأمة العربية جميعها فتنكر لوعوده لها خلال الحرب العالمية الأولى إذ بدلا من أن يعترف بحق الشعب العربى بحكم نفسه فى الجزيرة العربية والشام والعراق حسبما اتفق معه قادة ثورة سنة ١٩١٦ إلا أنه سرعان ماخدع ثورة سنة ١٩١٦ فأقام فى فلسطين وطناً قومياً لليهود واقتسم الفرنسيون والإنجليز البلاد العربية فالعراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت النفوذ البريطانى وسورية ولبنان تحت النفوذ الفرنسى بالإضافة إلى نفوذ إيطاليا فى ليبيا ونفوذ فرنسا فى بقية أجزاء المغرب العربى . ويذهب الميثاق إلى تحليل مدى ما وصلت إليه الأمة العربية من هوان على يد الاستعمار فيقول : (إن سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن

تنسى الأمة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الإرهاب والإهانة) .

ومما تقدم يتضح لنا أن جمال عبد الناصر حين قام بثورة سنة ١٩٥٢ لم يكن يعتبر نفسه ضابطاً فى جيش منعزلا عن الشعب وإنما هو يقرر فى فلسفة عميقة أنه إنما وضع الجيش تلك الليلة فى وضعه الصحيح بالنسبة للشعب : جيش الشعب وحاميه فانطلقت الثورة بعد ذلك تفتح الطريق أمام إرادة التغيير وفيما يلى عبارة رائعة من روائع فلسفة الثورة التى يحاول الاستعمار وعملاؤه طمسها بما يروجونه من إشاعات عن أن هناك جيشا وهناك شعبا يقول الميثاق : (إن انضمام الجيش إلى النضال الشعبي صنع أثرين هائلين فى نفس الليلة ـ فقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر على أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر) .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الباب حرص الرئيس على أن يؤكد أن الثورة التى قامت يوم ٢٣ يوليه لم تكن من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصياً يائسا ضد مجتمع بأ كمله كما أن الثورة لم تكن من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادما مع الأغلبية وإنما كانت ثورة شعب تطلعت إليها الجماهير . وشدت من أزرها وكفلت لها بوعيها الاستمرار نحو البناء الجديد لتهدم مخلفات الماضى وتحقق فى بناء جديد ما يصبو إليه الشعب من عدالة اجتماعية ، فاتخذت طريقها على أرض صلبة نحو الاشتراكيه الديمقراطية التعاونية ..

الباب الخامس

الديمقراطية السليمة

تعريف الثورة :

فى هذا الباب استهل الميثاق الحديث بتعريف بليغ للثورة بأنها عمل شعبي وتقدمى :

فالثورة فى الميثاق ليست من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بأكمله كما أنها ليست من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادما مع الأغلبية وإنما قيمة الثورة الحقيقية فى شعبيتها ومدى تعبيرها عن أمانى الجماهير ومدى ما تقدمه إلى الجماهير من قدرة على تسيير دفة الأمور فى وطنها والديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لشعبية الثورة ، لأن الديمقراطية معناها توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه والاشتراكية هى مقياس التقدمية . الشق الثانى من التعريف بالثورة ، أن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع ينتج ويقدم الخدمات من هذا الإنتاج .

إن الديمقراطية هى الحرية السياسية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ، إنهما جناحا الحرية الحقيقية

وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق فى آفاق الغد المرتقب .

هذا هو التعريف المدروس الذى وضعه الميثاق للثورة ومن شرح هـــذا التعريف نستخلص أن الثورة الحقة هى التى تستهدف وضع السلطة فى يد الشعب فى الوقت الذى تطبق فيه النظم الاشتراكية بعيداً عن الاستغلال والإقطاع .

ويمضى الميثاق فى باب الديمقراطية فى تحليل ثورى رائع لمعناها وأصولها لكى يحقق الهدف السادس الذى نحتته الثورة من إرادة الجماهير فيقول الميثاق : إن الشعب المصرى هو الذى استخلص بكفاحه المرير حرية إرادته من براثن الاستعمار فى حرب السويس وكان السؤال الطبيعى الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم هو لمن تكون هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟ وكان الرد التاريخى هو أن هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب فالشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ويذهب الميثاق إلى تحليل الديمقراطية بعد ثورة سنة ١٩١٩ فيقول : إن كثيرا من الحركات الثورية تنتكس لأنها تنسى فى حلاوة النصر فضل الشعوب فتبتعد عنها تاركة آمالها بعيدة عن التنفيذ وهذا ما حدث فى ثورة سنة ١٩١٩ التى خدعت بإعلان الاستقلال المزيف سنة ١٩٢٢ وما تلا ذلك من دستور سنة ١٩٢٣ الذى جاء بديمقراطية مزيفة لم تكن لتمثل إلا ديمقراطية الرجعية ولتفسير ذلك يقول الميثاق :

إن الأوضاع السياسية فى كل بلد انعكاس للأوضاع الاقتصادية فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلاد فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذه البلاد لا يمكن أن تكون إلا حرية الاقطاع إذ يتحكم فى المصالح الاقتصادية ، ويحكم ليحمى هذه المصالح وكذلك الحال عندما تكون القوة لرأس المال المستغل وكان الحال فى مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ تحالفا بين الإقطاع ورأس المال المستغل فأصبحت الحرية هى حرية ما بين الفئتين دون غيرهما من فئات الشعب وجماهيره فجاء البرلمان الذى أقامه دستور سنة ١٩٢٣ حاميا لمصالح الطبقة الممتازة التى منحت هذا الدستور وهى طبقة الإقطاع ورأس المال المستغل بزعامة الملك .

أما عن التصويت فقد كانت هناك مثالب ثلاثة تؤخذ عليه :

١ — فى الريف كان التصويت إجباراً للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن الفلاح يملك إلا أن يعطى صوته للإقطاعى أو من يعينه وإلا كان جزاؤه الطرد من الأرض .

٢ — فى الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن لظهور رأس المال المستغل فى الهيئات التشريعية .

٣ — فى الريف والمدينة كانت الحكومات تقوم بالتزوير إذا ما تعارضت نتائج الانتخابات مع مصالحها .

فالديمقراطية إذن كانت ديمقراطية سياسية فى ظاهرها ولكنها كانت مزيفة لأن العامل أو الفلاح لم يكن حراً فى اختيار من يمثله لارتباط حياته بمصالح الإقطاع ورأس المال وفى ظل هذه الديمقراطية

المزيفة ديمقراطية الرجعية استغل الفلاح والعامل أسوأ استغلال وقيدت حرية الصحافة عن طريق الرقابة وقوانين النشر الصارمة لخضعت الصحافة لرأس المال المستغل فنفقت منه لا من جماهير الشعب وحيها واتجاهاتها السياسية كما أن التعليم فى ظل هذه الديمقراطية المزيفة كان تعليما مهزوزاً إذ لقنت أجيال من شبابنا أن بلادها بلاد زراعية لا تصلح للصناعة وأجيال متعاقبة قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته إذ شككتهم نظم التعليم فى أدوار أبطالهم بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحهم من أفراد الأسرة المالكة السابقة كما كان الهدف من التعليم اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها التى لا تأبه بمصالح الشعب كما أن الإقطاع والرجعية الحاكمة استطاعا الضغط على جماعات كثيرة من المثقفين كان يمكن أن تكون من ضمن الطلائع الثائرة ، فاستسلم بعضها لإغراء ما ألقته إليها الرجعية من فتات الامتيازات الطبقية وذهب البعض الآخر إلى الانزواء والنسيان .

من أجل كل هذه الظروف التى امتحنت بها الديمقراطية فى بلادنا وضع الميثاق ضمانات كافية للوصول إلى الديمقراطية السليمة ، تتجلى فيما يأتى :

١ — إن الحرية السياسية لا يمكن أن تثمر إلا بالحرية الاجتماعية فالمواطن لا يمكن أن يصوت بحرية إلا إذا تحرر من الاستغلال وكان له نصيب عادل من الثروة الوطنية وتخلص من كل قلق وخوف يهدد أمن مستقبله .

٢ — إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة

طبقة من الطبقات وكان لابد من تجريد الرجعية من كل أسلحتها وإبعادها عن السيطرة على الحكم وللرجعية أسلحة كثيرة فهي تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار ولما كان الصراع الطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من أسلحتها .

٣ — إن الوحدة الوطنية الممثلة لقوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي لتكون السلطة الممثلة للشعب الحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ولكي نستطيع أن ندفع بقوى الشعب نحو تأدية واجبها وتفجير طاقاتها يجب أن تكون هناك الضمانات الآتية :

١ — ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية وذلك لأنها الأغلبية التي طال استغلالها وهي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل ما عانته من حرمان ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية على الأقل .

٢ — يجب أن تتأكد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية كما أن نظام الإدارة المحلية يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية فإنها أقدر على حسمها وستنشأ مجالس شعبية منتخبة في القرى والمدن والمحافظات تعتبر بمثابة برلمانات صغيرة في نظام الإدارة المحلية لها معه

حساب السلطة التنفيذية وإجراء التشريعات اللازمة لصون مكاسبها وعلى ذلك يصبح قرار الخمسين فى المائة على الأقل للفلاحين والعمال فى المجالس الشعبية المنتخبة وفى البرلمان أكبر ضمان لمزاولة الأغلبية حقوقها فى السيادة ومن هنا يتأكد المعنى الفعلى للديمقراطية .

٣ – إن الحاجة ماسة إلى جهاز جديد فى الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

٤ – يجب أن تكون جماعية القيادة نبراسنا فى الحكم لأنها علاوة على أنها عاصم من جموح الفرد فهى تأكيد كذلك للديمقراطية على أعلى المستويات والجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر الذى أولته أمته تأييداً منقطع النظير قد أثبت أنه الزعيم الذى لا تسيطر عليه الأنانية أو الغرور فهو يطالب بالجماعية فى القيادة لكى يمارس الشعب الديمقراطية فى أعلى المستويات فنراه يرفض فى اصرار الواثق من نفسه الوفى لمبادئه اقتراحا أملته الحماسة والعاطفة تقديراً للرجل من بعض أعضاء المؤتمر الوطنى بتنصيبه رئيسا للجمهورية مدى الحياة ولكنه رفض لتناقض ذلك مع جماعية القيادة .

٥ – إن التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال فى التمكين للديمقراطية السليمة كما أن الوقت قد آن لكى تقوم نقابات العمال الزراعيين لترعى شئونهم وتطالب بحقوقهم .

٦ – إن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ولذلك فإن ملكية الاتحاد الاشتراكى العربى للصحافة تخليص لها من الخضوع تحت تأثير طبقة واحدة وهى قد تخلصت من سيطرة رأس المال على الحكم فأصبحت ملكا للشعب يزاول فيها النقد البناء لصالح جماهير الشعب .

٧ — أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن كالتعليم والقوانين واللوائح فالتعليم لم يعد الغرض منه تخريج موظفين بل أصبح الغرض منه تمكين الإنسان من القدرة على إعادة تشكيل الحياة كما يجب أن تعاد صياغة القوانين من جديد لنستطيع أن نخدم أهداف الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

كما أن اللوائح يجب أن تتغير تغيراً جذريا من الأعماق لأنها أو معظمها وضعت فى عهد حكم الطبقة الواحدة ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الديمقراطية فى الميثاق بالنسبة للديمقراطية قبل الثورة ديمقراطية ثورية سليمة تعطى الشعب كل السلطة التى تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية عن طريق المجالس الشعبية فى القرى والمدن والمحافظات كما تعطى المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى الفرصة للتقدم بمشروعات القوانين لمجلس الأمة الذى يلتزم بالنظر فيها واصدارها وهكذا تسفر هذه النظم الديمقراطية عن حقيقة لا لبس فيها ولا غموض وهى أن السيادة الشعبية على الحكومة قد تأكدت وأصبح الشعب سلطة رابعة لا تقل أهمية عن السلطات الثلاث التقليدية وهى سلطة القضاء والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .



الباب السادس

فى حتمية الحل الاشتراكى

واضح من خطوات ثورة ٢٣ يوليه أن الحرية الاجتماعية أساس لا غنى عنه لمزاولة الحرية السياسية ، والحرية الاجتماعية مفهومها يتغير من أمة إلى أخرى فبعضها يجدها فى الماركسية المتطرفة وآخر يجدها فى الاشتراكية الوطنية النابعة من احتياجات البلاد المحلية وحسب ظروفها وتقاليدها وقد اختارت الثورة وهى — ملزمة فى هذا الاختيار بمطالب الجماهير — طريق الاشتراكية ورأت أن مزيدا من الاشتراكية معناه مزيد من الحرية ، فلم يكن فى الماضى عقب ثورة سنة ١٩١٩ تخطيط لأمانى الشعب الاجتماعية فتركت أموال البــلاد الاقتصادية والاجتماعية تعج بالمتناقضات فترك الفقير يزداد فقراً والغنى يزداد غنى باسم الديمقراطية السياسية التى أعطت للفرد حق التصويت فى الانتخابات فى حرية ظاهرية وفى واقع الأمر كان الفرد مسوقا إلى إبداء رأيه حسب المصالح السياسية لذوى المكانة الاجتماعية وأصحاب مراكز الثقل الاقتصادى فى البلاد من الإقطاعيين وأصحاب رأس المال المستغل وتفاقم الحال وأنذر بسوء المآل وأصبحت الحاجة ماسة إلى ثورة عميقة تمس أعصاب الجماهير

مساً جوهريا يضع الأمور فى نصابها على أسس اشتراكية لضمان الحرية الاجتماعية .

وللاشتراكية زاويتان فى بلادنا كما ذكر الميثاق الزاوية الأولى علمية على مستوى النظريات العلمية التى تسعى إلى التعادلية بين طبقات المجتمع لتحول دون الصراع الدموى بين الطبقات .

وقد لخص الميثاق هذه الزاوية بقوله : « إن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات » ذلك أن رأس المال فى البلاد المتخلفة لا يمكن أن يتبع نفس الخطا التى اتبعها رأس المال فى الدول الاستعمارية كوسيلة لتطور الزراعة والصناعة فيها ، ذلك لأن رأس مال هذه الدول كان استغلالا هائلا للمستعمرات منذ مطلع العصور الحديثة فالرأسمالية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم بحكم ضآلة مواردها ليس أمامها إلا سبيلان :

١ - أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفع ثمنها الجماهير لأن صناعاتها الناشئة لا يمكن أن تصمد للمنافسة الحرة .

٢ - إن أمل الرأسمالية فى النمو فى البلاد المتطلعة إلى التقدم ينحصر فى ارتباطها بالرأسماليات الكبرى فى العالم فتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة ذلك أنها ضعيفة لا تستطيع أن تقوم بجهد خلاق دون الاعتماد على الرأسماليات الكبرى

التى تدعمت وتشعبت مصالحها واحتكرت كثيراً من أوجه النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى . كما أن اتساع مسافة التخلف تجعل من العبث أن يكون هناك تقدم للجهود الفردية فى الوطن المتطلع إلى النمو طالما أن هذه الجهود الفردية مصابة بدافع الربح الأنانى .

وعلى ذلك فإن مواجهة تحدى التخلف لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط وهى :

(١) تجميع المدخرات الوطنية .

(٢) وضع خبرات العلم الحديث فى استثمار هذه المدخرات .

(٣) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

كل ذلك من أجل زيادة الإنتاج الذى لا بد أن يصحبه عدالة اجتماعية بعدالة التوزيع إذ لا بد أن تعود خيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة لتصنع لها مجتمع الرفاهية ، ولا بد من تخطيط يضمن زيادة الإنتاج مع العدالة فى التوزيع ولكى يتم ذلك يجب أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه طاقتها طبقاً لخطة محدودة تتلخص فى خطوط وحدود يمكن اجمالها فيما يأتى :

أولا : فى مجال الإنتاج عموماً :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا : فى مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا : فى مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب وفى هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى إطار القطاع العام ، وإذا كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ولابد للقطاع العام عن مدى السنوات الثمانى القادمة وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار

ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا : فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة فإن المال وظيفته الوطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون من الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا : فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية : الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى الأب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة من هذا الحد بثمن تقدى إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى

أو إلى الغير كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال على أن متابعة الرقابة أمر ضروري وإن كانت الزيادة في الإسكان العام والتعاوني سوف تساهم بطريقة عملية في مكافحة أي محاولة للاستغلال في هذا المجال .

ولذلك فإن قوانين يولية سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي المظيم الذي حققته تعتبر بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

وقد ناقش الميثاق مسئولية رأس المال الخاص فأهاب به أن يكون نظيفاً خلاقاً غير مستغل وأن ينسى الماضي حينما كان يعيش في ظل الحماية وحينما كان يسعى للحكم بغية التمكين لنفسه من مواصلة الاستغلال هذا من الناحية العلمية للاشتراكية وتطبيقها .

أما عن الزاوية الأخرى فهي زاوية الواقع الداخلي فالاشتراكية كانت ضرورية في وقت ينذر بصراع دموي هائل بين الطبقات مرده إلى الفوارق الهائلة بين الاحتكاريين الرأسماليين وبين العمال أدوات الإنتاج ، لقد كان أحد الرأسماليين مثلا يملك ٤٣ مليون جنيه وكان يوصي جمال عبد الناصر بعدم تحدي الإنجليز لأنه كان يتعاون معهم لتنمية ملايينه الثلاثة والأربعين وكان غيره يملك عشرة ملايين جنيه ، وآخر وهو تاجر يملك ستة ملايين جنيه وكانت ملايين هؤلاء جميعا تأتي من عرق العامل وجهده فأحدهم مثلا رصد في مصانعه في الإسكندرية ستة جنيهات لعلاج سبعة آلاف من العمال في الشهر

وطلب منه عامل سلفة لعلاج ابنه المريض فسأله المليونير عن سبب إنجابه أولادا فقال العامل هذا أمر الله فرد المليونير اذهب إلى الله ليعطيك سلفة ! !

هذا مثل من أمثلة استبداد رأس المال بالعمال .

أما عن الفلاحين فقد كان كل إقطاعي صغيرا كان أو كبيرا يستغل الفلاح وأسرته أسوأ استغلال وإلا طرد من مورد رزقه من الأرض التى لم تكن لتكفى لرد غائلة الجوع عنه ، الفلاح يعمل فى حقله هو وأولاده وزوجته وبناته فى منزل الإقطاعى وبعبارة أخرى كانت العلاقة علاقة رق مستديم فى القرن العشرين .

ومما زاد الطين بلة أن الأرض التى رواها الفلاح بدمه وعرقه لم تكن ملكا صحيحاً بعرق الجبين لهؤلاء السادة ويتجلى ذلك من هذه الإحصائية وغيرها كثير من سجل حكام الأسرة المالكة فى الماضى .

ففى محفوظات عابدين سجل طريف لتوزيع الأرض عنوانه : « الأرض التى صار إيهابها وإحسانها بأمر الخامتلو الخديوى إسماعيل باشا » .

ووردت فى هذا السجل قائمة بمئات الأسماء نقتطف منها ما يلى .

هبات وإحسانات .

باسم الست الكبيرة والصغيرة حرم مرحوم إبراهيم باشـــا ٢٠٠٠ فدان .

باسم الست حرم عبد القادر بك قائمقام أجى ٢٠٠ فدان .

مسيو لاو بزون مركرتين ٦٠٠ فدان .

حرم حسين عاصم بك ٥٠ فدانا .

حرم عبد القادر بك قائمقام أجى ٢٠٠ فدان .

حرم عثمان غالب ٥ أجى ١٠٠ فدان .

حرم محمد مسعود ٤ أجى ١٠٠ فدان

باسم خديجة هانم ألفين فدان .

حرم أحمد فؤاد بك الناظر المسافرخانات ٣٠٠ فدان .

« يني » من توابع الدائرة السنية ٥٠ فدانا .

حرم صالح بك مأمور ضبطية مصر ٣٠٠ فدان .

الست أمباركة ٤٠ فدانا .

اثنتين من كريمات الخواجة طوون الفرنساوى ٢٠٠ فدان .

عشق هانم ٤٠٠ فدان .

الست تصوير حرم إبراهيم بك ١٤١ فدانا — الخ .

وبلغ مجموع الهبات والإحسانات ٨٧٦٨٦٣ فدانا .

هكذا كان حال الأرض والمصانع فى ظل الرأسمالية وبعثت الثورة عن حل فى المجال الزراعى وأرادت الرجعية أن تحكم باسم الثورة لكى تقودها [illegible] ثورة سنة ١٩١٩ فساومتها على الضرائب التصاعدية بدلا من [illegible] الملكية فلم يكن هناك وعلى هذه المساومات سوى الرد لتاري[illegible] به السيد الرئيس بقوله « نحن لا نريد أن نملأ

خزانة الدولة بالأموال فالأموال عرض زائل وإنما نحن نريد تغييرا جوهريا إذ تريد الثورة تحرير الفرد اجتماعيا بعد أن حررته سياسيا ولذلك كانت قوانين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ الزراعية ضربة قاضية للإقطاع كما كانت قوانين يوليه الاشتراكية بما فيها من تأميم وتوسيع للقطاع العام ضربة كبرى لرأس المال المستغل فثبتت دعائم الاشتراكية على أسس تذويب الفوارق بين الطبقات واحترام تقاليدنا فى الملكية، الخاصة فامتلك الشعب وسائل الإنتاج وحولت مؤسسات وشركات إلى القطاع العام ليستفيد منها الشعب بأجمعه .

وجاءت الخلاصة الناتجة عن دراسة المفهوم الاشتراكى فى مجتمعنا على النحو الآتى :

١ — تحديد الملكية بمائة فدان على ألا تزيد حيازة المستأجر عن خمسين فدانا فاختفى احتكار الأرض وماترتب عليه من فوضى الحياة السياسية .

٢ — أممت الثورة ملكية الصناعات الثقيلة لتكون كلها والتوسع فيها ملكا للشعب ، وحدث هذا كذلك للبنوك أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فقد حولت ملكية النصف فى بعضها إلى الشعب وفى البعض الآخر حدد أقصى مايملكه أى فرد بعشرة آلاف جنيه أما بالنسبة للاستيراد والتصدير فقد وضعت القوانين التى تكفل عدم تلاعب المضاربات الفردية بالإنتاج الوطنى أما بالنسبة للمهن والحرف وبالنسبة للصناعات الخفيفة وهى من الأعمال التى لا يمكن فى ظلها إيجاد قوة قادرة على الاستغلال والاحتكار فقد تركت الثورة المجال حرا .

٣ — كما أعطيت للعمال حقوقهم فى إدارة المؤسسات والمنشآت كما يعتمد أن يكون لهم حق ٢٥٪ من صافى الأرباح .

والاشتراكية قد ضمنت زيادة الإنتاج والخدمات وتحرير الفرد من الرق الاجتماعى ممثلا فى رأس المال المستغل والإقطاع المتهم .

الباب السابع

حول الانتاج والمجتمع

إن معركة الإنتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الإنسان العربي مكانه تحت الشمس .

يتجلى من هذا الباب الروح التي عالج بها الميثاق الإنتاج وظروف المجتمع الذي نعيش فيه ويعتبر هذا الباب من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ .

عالج هذا الباب الإنتاج ومضاعفته على أنه ضرورة لابد منها لمواجهة ضغط تزايد السكان وقد أماط الميثاق اللثام عن سياسة الدولة في هذا السبيل فقرر أنه إذا كان تنظيم الأسرة مهما لمعالجة مشكلة تزايد السكان إلا أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات من ألزم الضروريات بصرف النظر عن نتائج تجربة تنظيم الأسرة التي قد لاتأتي بالثمرة المرجوة ويذهب الميثاق إلى أن خطة مضاعفة الدخل في عشر سنوات ليس المقصود منها أن نشد الأحزمة على البطون ونهمل حاجات الأجيال الحاضرة فان في الإمكان الوصول إلى هذا الهدف بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي دون تضحية بالأجيال الحاضرة الحية من

المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد فوضع الميثاق بذلك أسس تقديس كرامة الفرد فى المجتمع فالفرد لا يفنى فى احتياجات الدولة وإنما تحقيق أهداف الدولة مرتبط أشد الارتباط بتلبية رغبات الفرد الذى يعمل فى هذا البناء. ورسم الميثاق حدود الإنتاج على النحو الآتى :

أولا : فى الريف

أقر الميثاق ضرورة الاحتفاظ بالملكية الفردية فى الميدان الزراعى بشرط ألا تتعدى حدودها إلى الاستغلال الذى يتنافى مع الاشتراكية ولزيادة الإنتاج فى الريف يجب حماية الفلاح من طبقة المرابين عن طريق الجمعيات التعاونية، واستعمال الآلات الزراعية، وتسويق المحصول الذى يمكن الفلاح من الحصول على فائدة عادلة تتناسب مع كده وعمله. هذا فضلا عن التوسع من مشروعات الرى التى يقف على قمتها السد العالى المشروع الذى خاضت البلاد من أجله الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى تضعه موضع التنفيذ وفوق هذا كله حدد الميثاق ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق إليها معركة تطوير الريف:

أولها : الامتداد الأفقى فى الزراعة فقد أعلن الميثاق أن زيادة رقعة المساحة الزراعية واستصلاحها لا يجب أن تتوقف لحظة واحدة لكى تخلق أكبر عدد ممكن من الملاك .

والثانى الامتداد الرأسى فى الزراعة بزيادة الإنتاج باستخدام الوسائل العلمية الحديثة وتنويع المحاصيل الزراعية .

والثالث تصنيع الريف لامتصاص الأيدى العاملة الزائدة فى الريف عن حاجة الإنتاج الزراعى .

ثانيا : الصناعة وتطويرها :

ذكر الميثاق أن الصناعة هى الدعامات القوية للكيان الوطنى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى كما أنها الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط . ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما والثورة الصناعية فى بلادنا يجب أن تأخذ فى اعتبارها أساسين هامين :

(ا) الناحية الاقتصادية :

فى هذا المجال يجب ان نأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم فى بناء المصانع والعمل بها وفقا لآخر تطورات العلم الحديث كما أنه يجب أن تمتد يد البحث فتحدث ثورة فى اكتشاف منابع ثروتنا الطبيعية والمعدنية فلقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت إليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها . وبالبحث عن موارد ثروتنا نستطيع أن نقيم أسس الصناعات الثقيلة بخامات مصرية هذا فضلا عن ضرورة تصنيع المواد الخام الزراعية فنفتح بذلك آفاقا لصناعاتنا فى الخارج ونفتح أبوابا واسعة للعمال .

(ب) الناحية الاجتماعية :

إن سياسة التصنيع فى بلادنا يجب أن توازن بين الصناعات الثقيلة وبين الصناعات الاستهلاكية التى لا تقل أهمية عن الصناعات الثقيلة إذ أن بعضها كالمواد الاستهلاكية الغذائية يستطيع أن يغزو أسواق

الدول المتقدمة كما أن الصناعات الاستهلاكية فضلا عن مساهمتها فى حل مشكلة البطالة فهى مصدر من مصادر توفير النقد الأجنبى لاقتصادنا الوطنى . وإذا كانت الصناعات الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ فإن بناء الصناعات الثقيلة مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له يجب ألا يحد من الصناعات الاستهلاكية .

وفلسفة الميثاق فى ذلك تتجلى فى تلك العبارة القوية التى تقول إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيد هذه الجماهير تجنيداً كاملا لبناء الصناعات الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل من غير مبرر تحقيق إمكان الوفاء بتطلعاتها المتسعة، ويتجلى من ذلك أن الثورة فى كل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تهدف إلى عظمة الدولة وقوتها على حساب الآلاف من البشر الذين تجبرهم النظم الدكتاتورية ، على الفناء فى شخصية الدولة وإنما تجعل الثورة من عظمة الدولة أداة تخدم رفاهية الفرد .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع فى طرق المواصلات فى الداخل حتى يغطى الوطن كله بشبكة من السكك الحديدية والطرقات والمطارات لما لذلك من أثر فعال فى تحقيق وحدة الوطن الإنتاجية دون أن تفرض العزلة على أجزاء منه .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع فى طرق المواصلات البحرية لقيام صناعات بحرية تستغل موقع الجمهورية العربية المتحدة فى قلب العالم البحرى وتشرف على أعظم بحاره أهمية فى السياسة والاقتصاد وهما البحران الأحمر والمتوسط .

ثالثاً : رأس المـــال الخاص

كما نوه الميثاق بما يمكن أن يؤديه رأس المال الخاص غير المستغل فى الناحية الصناعية إلى جانب القطاع العام وفى هذا الصدد ذكر الميثاق أن قوانين يولية سنة ١٩٦١ الاشتراكية لم يكن الغرض منها القضاء على رأس المال الخاص بقدر ما كانت تسعى إلى :

١ ـ القضاء على الاستغلال واحتكار القلة للكثرة الغالبة .

٢ ـ زيادة كفاية النظام العام الذى يملكه الشعب وتعود فائدته على الشعب ومعنى هذا أن رأس المال الفردى موضع احترام بمعنى أنه لابد أن يعلم أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه شأن رأس المال العام فالسلطة الشعبية هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

رابعا : حقوق العمال ومسئولياتهم :

قرر الميثاق أن العامل فى ظل النظام الاشتراكى أصبح سيد الآلة بعد أن كان أحد التروس فى جهاز الإنتاج فكفلت له القوانين الثورية حدا أدنى فى الأجر وحققت له حق الاشتراك فى الإدارة مع ضمان نصيب حقيقى فى أرباح الإنتاج وحددت له ساعات العمل بسبع ساعات وإذا كان هذا هو ما كفلته القوانين الاشتراكية من حقوق للعمال فإنها ألقت عليهم أيضا مسئوليات ومن أهم مسئولياته محافظته على أدوات الإنتاج وجهودهم فى نجاح عملية التطوير الصناعى والوصول بها إلى الهدف المنشود .

خامساً : رأس المال الأجنبي فى المجال الصناعي :

إن التطوير الوطني يقبل الاولوية للمعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهدافه بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعونة .

والميثاق يعتبر المساعدات الأجنبية واجبا على الدول السابقة فى التقدم نحو التي تناضل للوصول إليه ويرى كذلك أن الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة بأن تقدم للدول المتطلعة إلى النمو نصيباً مما نزحته من ثروتها الوطنية أيام الحركات الاستعمارية الأولى .

وتأتى فى المرتبة الثانية القروض غير المشروطة فإن التطور الوطني يقبلها لأن مشكلتها تنتهى تماما بعد الانتهاء من سدادها والفوائد المستحقة عليها .

وفى المقام الثالث أن التطور الوطني مستعد لقبول اشتراك رأس المال الأجنبي فى أوجه نشاطه الوطني المستثمر فى الظروف الضرورية التي تقتضى خبرات جديدة غير متوافرة فى المجال الوطني ومع ذلك فإن سيادة شعبنا على أرضه تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع أن يسمح بها لرأس المال الأجنبي بالعمل فى بلاده لكى يكون فى خدمة البلاد لا سيداً لها .

على أن هذا كله من باب العمل على زيادة الإنتاج فكيف تنعكس هذه الزيادة ؟

يقول الميثاق إن زيادة الإنتاج يجب أن تنعكس على أفراد المجتمع فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها وتتلخص هذه الحقوق فيما يلى :

أولا : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية ومعنى هذا أن يكون الدواء والعلاج بمبدأ عن الاستغلال وفى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن .

ثانياً : لكل مواطن الحق فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه وقد فسر الرئيس عملياً هذا الجانب حينما أعلن مجانية التعليم فى كل مراحله حتى الجامعى منه فى خطابه الشعبي التاريخى فى عيد الثورة العاشر مساء ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٢ بالاسكندرية .

ثالثاً : حق كل مواطن فى الدولة فى أن يجد له عملا متناسباً مع كفايته واستعداده ومع ما حصل عليه من علم فالعمل مفسر نفسه من أهميته الاقتصادية فى حياة الإنسان تأكيداً للوجود الإنسانى فى ذاته على أن يكون العمل مشروطاً بحد أدنى للأجر وبحد أعلى للدخل عملا بمبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات .

رابعاً : إن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان ومعنى هذا تأكيد من الميثاق لأهمية الفرد فى الدولة .

هذه الحقوق جامعة مانعة لحقوق العلم والعلاج والعمل المجزى الملائم والتأمين ضد العجز والمرض ، وكلها حقوق تعتبر لبنات بجانب زيادة الإنتاج فى خلق المجتمع الاشتراكى .

ثم يتجه الميثاق إلى القيم الاجتماعية العامة التى لا بد منها لاستقرار

المجتمع من الناحية النفسية . المجتمع الذى يعيش بعيداً عن عقد القلق والخوف وبعض هذه القيم :—

(١) العناية بالطفولة وتوفير ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة فى المستقبل . لأن الطفولة هى صانعة المستقبل .

(٢) أن تتساوى المرأة بالرجل فى الحياة المدنية مساواة تامة فيما عدا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية من تشريعات الزواج والطلاق والميراث والظروف التى تفرض فيها قوامة الرجل فى العلاقات الزوجية مما تؤكده شخصية الرجل وتسلم به المرأة فى مجتمعنا ذى التقاليد الإسلامية .

(٣) وجوب حماية الأسرة الخلية الأولى الحية فى المجتمع .

(٤) وجوب التمسك بالمبادىء الأخلاقية .

(٥) حرية العقيدة الدينية فى مجتمعنا الجديد مقدسة لجميع رسالات السماء .

(٦) تأكيد حرية الإنسان الفرد فالعبيد هم الذين يثورون على حمل الأحجار والأحرار وحدهم هم القادرون على التحليق فى آفاق النجوم وأساس حرية الفرد تخليصه من الاستغلال .

(٧) إن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مصلتا عليها .

(٨) إن إذابة الفوارق بين الطبقات أمر ضرورى التمكين للديمقراطية السليمة وحرية الكلمة هى المقدمة للديمقراطية وسيادة

القانون هو الضمان الأخير لها وحرية الصحافة أبرز مظاهر حرية الكلمة .

(٩) يجب أن تكون الصحافة الحرة رقيبا أمينا على إدارة الأداة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

(١٠) يجب أن تعاد صياغة مواد القانون لكى يستمد حدوده من أوضاع المجتمع الجديد .

(١١) القوات المسلحة درع الشعب ضد أخطار الخارج ودرعه المستعد لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول إلى آماله الكبرى .

(١٢) لذلك يتعين بناء جيش وطنى قوى من البر والبحر والجو لأن الجمهورية العربية المتحدة بالواقع وبالتاريخ هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية التى تستطيع تحمل المسئولية ، مسئولية بناء جيش وطنى قوى يحمى الوطن العربى من أطماع الاستعمار والصهيونية .

(١٣) ومع ذلك يجب ألا تطغى إحتياجات الدفاع على احتياجات التنمية لأن الدفاع إذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

هكذا يتضح لنا أن الباب السابع الذى تعرض للإنتاج والمجتمع من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ خصوصا وأنه لم يغفل المثل العليا والنواحى الروحية كما لها من أثر كبير فى الارتقاء بالمجتمع والإنتاج معا .



الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشكلاته

إن العمل شرف . العمل حق . العمل واجب . العمل حياة

لقد كان العمل قبل الثورة شعار الطبقات الكادحة من عامة الشعب وكانت القلة القليلة من أبنـــاء الوطن العاطلين بالوراثة يحتقرون العمل ويعتبرونه مضيعة لوقتهم الثمين الذى كان وقفا على موائد القمار وعلى السهرات الحمراء وانتقاء المصايف الأجنبية صيفا والمشاتى شتاء ولاريب فقد كانوا يقلدون أصحاب الأمر والنهى فى البلاد وعلى رأسهم الملك السابق أس الفساد والبلاء .

أما الآن ففى ظل الاشتراكية الثورية أصبح العمل واجبا مقدسا لكل فرد فى هذه الجمهورية للقضاء على التخلف الذى عانت منه البلاد طويلا فى وقت لم يكن هناك وســـيلة لتجميع الأموال عن طريق الاستعمار والاستغلال فلابد للدول النامية من تجميع طاقاتها للعمل وأن تعتمد على سواعدها فى توفير المال اللازم لنهضتها الاقتصادية ولن تتوفر الأموال إلا بزيادة الإنتاج .

وفى كل باب من الأبواب يحرص الميثاق على تأكيد حرية الفرد وينفى نفيا باتا إذابة الفرد فى الدولة وفى هذا الصدد يقول الميثاق :

« والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة إلى تحقيق أهداف الإنتاج والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق إليه بحمامات الدم الجماعية » وفى هـــذه العبارة ما يشير إلى أن اشتراكيتنا لخدمة الفرد ومن ثم لا داعى للإرهاب الذى اتخذته كثير من الثورات الاجتماعية وخاصة الثورة الشيوعية .

وهناك أسس للعمل أخرى حددها الميثاق تتجلى فيما يأتى :

(١) إن العمل المنتج يستلزم تشجيع الكلمة المكتوبة التى يدون فيها المسئولون عن التخطيط والعمل الوطنى أفكارهم لتكون فى متناول اليد المنفذة ، والذين يقومون بالتنفيذ لا بد أن يدونوا ملاحظاتهم عن سير العمل لتكون أمام المسئولين عن التوجيه لأن ذلك يساعد على تلافى الأخطاء والسير قدما فى طريق الإنتاج السليم .

(٢) إن العمل لا يمكن أن يكون منتجا إلا إذا استند إلى الديمقراطية ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الإنتاج جميعها لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسئولية ومعنى هذا أن العامل فى مصنعه مسئول عن نتيجة عمله وهو فى نفس الوقت يناقش مع المسئولين طريقة التنفيذ وله أن يقترح أحسن السبل للوصول إلى الكمال فى الإنتاج هذا فضلا عن أن شعوره الكامل بملكية المصنع يعطى له الفرصة فى التفكير الحر الطليق ،

الوصول به إلى أعلى مراتب الدقة والكمال لما فى ذلك من نفع مباشر له .

ومن وسائل الديمقراطية الإشراف الشعبي على مراكز الإنتاج فى ذلك ما يضمن الشعب باستمرار تحديد أهداف الإنتاج بما يكفل مطالبه كما أن ممارسة النقد الذاتى تعطى عملية الإنتاج الفرص فى تصحيح الأوضاع وتعرف الأخطاء .

٣ — الصراحة فى مواجهة الحقائق مهما كانت مرة فالقيادات الشعبية ذات الحق فى الإشراف على مراكز الإنتاج إذا سمحت هذه القيادات بإخفاء الحقيقة فإنها تكون قد عزلت نفسها عن الشعب فيحق له بالتالى إسقاطها .

٤ — تكلم الميثاق عن دور العلم فى التطبيق الاشتراكى فى العمل والإنتاج فقال إنه يجب أن نتخلى فورا عن المراهقة الفكرية أو ما يعبر عنه بالسطحية فى التفكير والارتجال الناتج عن تحكيم العاطفة ولذلك يوصى الميثاق بالتفكير العملى العميق إذ يقول إن الشعب هو قائد الثورة والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى وثورة بلا علم هى مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ولكنها لا تغير من واقعها شيئا وأوصى الميثاق بضرورة العلم لتحدى التخلف وبأن يكون العلم فى هذه المرحلة لخدمة المجتمع فلقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ولقد كلفنا هذا التخلف كثيراً مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا وما زال هذا التخلف يكلفنا الكثير ولكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على

الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه ولذلك يطلب الميثاق من الجامعات أن تكون بعيدة عن الأبراج العاجية وأن تكون طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

٥ — ركز الميثاق أهمية كبيرة على الطاقة الروحية لشعبنا إذ يقول :

« وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد فالتطبيق الاشتراكى البعيد عن المثل والأخلاق يعتبر تطبيقا ماديا هدفه المادة التى لا تحد بقيود خلقية وكثيرا ما تنقلب هذه الناحية وبالا على الشعوب وعلى مستقبلها » .

الباب التاسع

الوحدة العربية

يعالج الميثاق فى هذا الباب سياسة الجمهورية العربية المتحدة على اعتبار أنها جزء من الأمة العربية فيقرر الميثاق أن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها إذ أنها تملك من مقوماتها مايجعلها على أبواب الوحدة الشاملة ، ومن هذه المقومات وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل ووحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان ووحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

وتصدى الميثاق للخلافات بين الحكومات العربية فوصفها بأنها خلافات سطحية تنبع من الصراع الاجتماعى ، الواقع العربى الصراع بين القوى التقدمية والرجعية فى العالم العربى ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى ولا أساليب الانتهازية الفردية ولا أساليب الرجعية المتحكمة إلا على أن النظام القديم ، فى العالم العربى يعانى جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة إلى أهدافها .

ثم يقرر الميثاق كذلك أن الوحدة لايمكن أن تفرض على شعب من الشعوب العربية وفى هذا المجال أكد الميثاق حرص الجمهورية على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى فإن ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح . والجمهورية العربية المتحدة تضع فى نفس الوقت عزة كفاحها السياسى التقدمى ضد الاستعمار وفى الكفاح الاجتماعى ضد الرجعية والاقطاع ورأس المال المستغل وما تمخضت عنه ثمرة هذا الكفاح تحت تصرف كل مواطن عربى بحكم كون الجمهورية طليعة الكفاح السياسى والاجتماعى فى الأمة العربية وهى فى ذلك لاينبغى لها الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا من الجمهورية العربية المتحدة فى شئون غيرها ثم ناقش الميثاق موقف الجامعة العربية من القضايا العربية فقال « إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

إن ذلك لا يؤثر ولا ينبغى له أن يؤثر على قيام الجامعة العربية ووجه الميثاق نقدا نزيها للجامعة العربية حينما قال :

« إن الشعوب تريد أملها كاملا والجامعة العربية بحكم كونها جامعة للحكومات لا تقدر أن تصل إلى أبعد من الممكن » .

ويتضح من هذا الباب أن جمال عبد الناصر الذى امتحن فى أعز أمانيه القومية قد سمت روحه الثورية على المحنة فلم يكفر بمبادئه التى ضحى كثيراً من أجلها بل ازداد تعلقا بالقومية العربية وحمل لواءها ثائراً مناضلا يعمل من أجل وحدة الأمة العربية رغم كيد الرجعية

والاستعمار وعملاء الاستعمار ويتضح ذلك من خطابه التاريخى فى مساء ٢٣ يولية سنة ١٩٦٢ فى العيد العاشر للثورة حين قال : « إن الاستعمار وأعوانه والرجعية والانتهازية قد خيل إليها أن الانفصال فى سبتمبر الماضى سنة ١٩٦١ قد هزم إيماننا بالقومية العربية ولكننا بعد أن رأينا الشعب السورى يجابه الرصاص من أجل الوحدة فى حمص ودمشق وحلب نقول له إنه لو عادت سنة ١٩٥٨ مرة أخرى لما ترددنا أن نقبل الوحدة لأن الشعب السورى البطل هو قلعة القومية العربية وإننا اليوم أشد إيماناً بالقومية العربية من ذى قبل لأنها إرادة الشعب ولا بد لإرادة الشعب أن تنتصر » .



الباب العاشر

السياسة الخارجية

« إن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني » .

تتجلى الروح الثورية كذلك في الميثاق في معالجة السياسة الخارجية والوسائل فقد قرر الميثاق أن سياستنا الخارجية تلتزم ثلاثة خطوط :

١ – الخط الأول : الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه في جميع أقنعته ومحاربته في كل أوكاره .

٢ – العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

٣ – التعاون الدولي من أجل الرخاء فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة إلى التعاون الجماعي لتوفيره .

أما عن الهدف الأول فهو ثورة بالنسبة للأمم المتخلفة عامة والأمة العربية خاصة ذلك أنه لا توجد على ظهر الأرض أمة ابتليت

بالاستعمار وشروره بقدر ماابتليت به أمتنا العربية التى كافحت الاستعمار العثمانى المتستر وراء الخلافة الإسلامية ثم حاربت نابليون واضطرته للعودة من حيث أتى ثم كانت أسرة محمد على التى تآمرت عليها وأسلمتها للاحتلال ورضيت بالحكم فى حماية أسنة الحراب الإنجليزية وحاول الوطنيون بعد أحمد عرابى التخلص من الاستعمار وكافحوا طويلا إلى أن استطاعوا انتزاع النصر مرتين سنة ١٩٥٦ بجلاء الإنجليز فى ١٨ يونية وجلاءهم مع الفرنسيين فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثى وفى كل هذه المراحل قدم الوطن كثيراً من التضحيات فى الأنفس والأموال فعلى قدر إحساسنا بالتأخر وعلى قدر ما دفعنا من ضريبة الدم أصبح استعدادنا قويا فى مهاجمة الاستعمار وسنظل حربا عليه فى كل صوره وأحلافه . حاربناه فى الأحلاف العسكرية وسنظل نحاربه فيها وحاربناه وسنحاربه فى إصرار شعبنا على تصفية العدوان الإسرائيلى على جزء من الأمة العربية وهو الوطن الفلسطينى وإصرار شعبنا على ذلك التصميم عن تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا للتسلل الإسرائيلى فى إفريقية غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر ، كما أننا نحارب التمييز العنصرى لأنه رق من نوع جديد يفرق بين الناس على أساس اللون وهو بذلك يفرق بين قيم جهودهم .

أما عن الهدف الثانى فهو ثورة ، كذلك فى هذا الجو السياسى الذى يريد فيه كل معسكر من المعسكرين الشيوعى والرأسمالى جعل العالم كله قسمة عادلة أو غير عادلة بين مناطق نفوذ كل منهما .

ولقد نجحت سياستنا فى الدعوة إلى السلام فى باندونج وبريونى والأمم المتحدة ويقول الميثاق : « إن شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه إن صدق دعوته للسلام تنبع من حاجته الماسة إليه . إن السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير كما أن العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى » ويقول الميثاق : إن ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة هو تحية عظيمة لإخلاص شعبنا فى خدمة السلام » . .

أما عن الخط الثالث وهو التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك فيقول الميثاق « إننا نقبل التعاون الدولى من غير سيطرة إذ أننا قد رفعنا شعارنا الخالد فى أحلك ظروف المعارك « السلام لا الاستسلام » والتعاون الذى تفهمه الجمهورية العربية هو التعاون المبنى على الاحترام المتبادل لمنفعة الجميع وهو يشمل تحطيم احتكار العلم وتوجيه الفرد للسلام ومواجهة التكتلات الاقتصادية لكى لا يستغلها الأقوياء فى عرقلة نمو التقدم الذى تنشده الدول المتخلفة .

وكما أن شعبنا يؤمن بوحدة عربية فإنه يؤمن بجامعة افريقية وبالتضامن الأفريقى الآسيوى وبرابطة إسلامية وفوق ذلك بميثاق الامم المتحدة »

التنظيم الشعبى الجديد

يتضح مما تقدم أن الميثاق جاء وثيقة تاريخية خالدة فى ميدا
السياسة والاقتصاد والاجتماع وفى شئون الحكم وفى ميدان المثل العـ
والأخلاق المستمدة من الروح الدينية : وقد أقرته اللجنة كاملا •
وضع نص يفيد بأن الدين الاسلامى هو الدين الرسمى للدولة فتأكد
بذلك الناحية الروحية فى المجتمع العربى الذى نعيش فيه .

وهنا يبرز على الفور سؤال له أهميته وخطره وهو كيف نستطي
أن ننفذ ماجاء بهذه الوثيقة . وقد أجاب الرئيس عن هذا السؤا
حينما تقدم للمؤتمر الوطنى بأسس التنظيم الشعبى الجديد الذى يقو
على الالتزام بمبادئ الميثاق داخل الاتحاد الاشتراكى . وقال الرئيس
لأعضاء المؤتمر الوطنى « إن البداية فى تصوره لابد أن تكون فى تشكي
لجنة تأسيسية عليا مؤقتة تضع جميع تفاصيل الاتحاد الاشتراكى العر
وتباشر هذا التكوين ومهمة هذه اللجنة المؤقتة اختيار الأعضاء العامل
الذين قد يصل عددهم إلى نصف مليون عضو وهناك أعضاء منتسبو
يمكن ضمهم إلى الكتلة العاملة من الأعضاء عن طريق التقدم بطلب مـ
العضو المنتسب إلى الوحدة التنفيذية المحلية يطلب تحويله إلى عضو عامـ
فتدرسه الوحدة التنفيذية وتقبله أو ترفضه وتقول له لماذا ترفضه وبذلك

لتسع القاعدة الشعبية الواعية شيئاً فشيئاً وباستمرار بما يكفل لها تجدد القيادات الصالحة من العناصر المؤمنة بضرورة الكفاح».

وقد وضع الرئيس الأسس الرئيسية لتنظيم الاتحاد والسياسة وترك التفاصيل للجنة المؤقتة على أساس أن تنظيمات الاتحادالاشتراكى العربى تبدأ من الوحدة المحلية أو القرية أو القسم أو المصنع أو أى مؤسسة تضم جموعاً من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل إلى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها فى تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات فى نفس الوقت وإنها تترابط على النحو التالى :

أولا : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية من التنظيم الشعبى . ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية فى التنظيم الشعبى . ومن هذا المؤتمر للمحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية من الأعضاء المنتخبين من المحافظات على أن ينضم إليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الأولى أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

ويقول الرئيس : إن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع المستويات والوحدات التأسيسية الأولى أو مؤتمرات المحافظات إلى المؤتمر العام هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها . إن مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية الميثاق كاملا . ولابد لهذه المؤتمرات من جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها .

وأهداف العمل ثم تناقش التقارير المقدمة من لجانها التنفيذية عن سير العمل سياسة وأهدافا لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة كما قرر الرئيس اشتراك القوات المسلحة فى التنظيم الشعبي الجديد بأن تكون ضمن الاتحاد الاشتراكى وليس هذا اشتغالا بالسياسة لأننا لسنا أحزابا نشتغل بالسياسة وإنما نحن نشتغل بالوطنية والقومية .

أما عن شروط العضوية للجان الاتحاد الاشتراكى العربى فهى .

١ ــ أن يدرس العضو الميثاق ويشرحه باستمرار .

٢ ــ يدرس قرارات الاتحاد ويشرحها باستمرار .

٣ ــ يحافظ على وحدة الاتحاد الاشتراكى .

٤ ـ ينفذ سياسة الاتحاد ويطبق قانونه الأساسى .

٥ ــ يطبق قوانين الدولة .

٦ ــ يتصرف كقدوة ولا يطالب بميزات معينة أو استثناء .

أو يعتبر نفسه طبقة مميزة وأن يضع مصالح الدولة فوق مصلحته الشخصية .

٧ — يحترم جماهير الشعب ويستمع إليها ويتعلم منها وينقل رأيها .

٨ — ينقد ويقبل النقد الذاتى ويمارسه .

٩ — يعمل بكل قواه على ألا يترك الفرصة لأعداء الاشتراكية وأعداء الثورة .

أما حقوق العضو المقابلة لهذه الواجبات فيراها الرئيس فيما يأتى :

١ — حق الاشتراك فى المناقشات بلا قيد .

٢ — حق التقدم باقتراحات حول أى موضوع .

٣ — أن يتقدم لأى ترشيح فى أى تنظيم داخل الاتحاد حتى اللجنة التنفيذية العليا .

ويتصور الرئيس الاتحاد على أنه الأم التى تخرج منها مجالس القرى ومجالس المحافظات ومجلس الأمة والحكومة والنقابات وكل شىء فى هذا البلد لكى يصبح البلد كله وحدة فكرية ووحدة وطنية .

ومن هذه الصورة العامة يتضح لنا أن التنظيم الجديد يهدف إلى خلق الكتلة الشعبية العاملة الصلبة المتماسكة المؤمنة بالثورة سياسياً واجتماعياً والتى تعمل على إرساء قواعدها بكل عزم وتصميم . . على أن تكون متجددة باستمرار عن طريق قبول الأعضاء المنتسبين كما أن كل عضو فى لجان الاتحاد الاشتراكى يجب أن يلتزم برأى الأغلبية

لكى لا تنقلب المعارضة إلى نظام الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكى فللعضو حق الاعتراض ولكنه ملزم فى النهاية برأى الأغلبية .

ونحن الشعب مسئولون مسئولية كبرى فى هذا التنظيم سواء كنا فلاحين أو عمالا أو موظفين أو مثقفين أو رجال قوات مسلحة أو من الرأسمالية الوطنية ومسئوليتنا خطيرة وتتركز فى الإيمان بالميثاق والعمل على تطبيقه وأن تكون كما قال الرئيس الأسلاك الموصلة بين القاعدة الجماهيرية ، ومطالبها وبين أداة التنفيذ فى الجمهورية ، من أجل خلق مجتمع قوى يستطيع أن يصمد للمؤامرات ويحمى المكاسب التى حصلنا عليها .

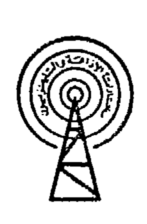
(تم بحمد الله)





١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج
تليفون ٤٠٥٨٨ ــ ٤٠٨١٤ ــ ٤٠٧٥٣ ــ ٤١٠١٢ ــ ٤٥٣٤٦







١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج

تليفون : ٤٠٥٨٨ ــ ٤٠٧٥٣
٤٠٨١٤ ــ ٤١٠١٢

العدد ١١ الثمن قرشان